إقتصاد

عصام شلهوب

المعهد العالي حدّث أطر التوظيف وإدارة الطاقات

البساط : نفتقد إلى دينامية القرار ورؤية طويلة الأجل

يرتكز دور معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي على تطوير القدرات في الادارة المالية الحكومية، اعداد الخبراء وربط التدريب بالمسار الوظيفي، اصدار المنشورات والدراسات والأدلة العملية وتسهيل وصول المواطن الى المعلومات، تحول مركزا لصقل مهارات موظفي الادارة المالية بتقديمه برامج تدريب متخصصة شملت نحو 80 الف شخص

لا تنحصر نشاطات معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي على التطوير والتحديث في مجال محدد، بل امتدت شبكة علاقاته الى مؤسسات الدولة وخصوصا الاسلاك العسكرية وشبكات التدريب. واكدت رئيسة المعهد لمياء مبيض البساط لـ"الامن العام" ان دور المعهد هو التدريب على إدارة المال العام، وبناء الادارة وثقافة الاداء، ومع سنوات الخبرة اصبح متقدما في موضوع الادارة المالية.

■ الى اي مدى ساهم المعهد من خلال برامجه التدريبية في تطوير الادارة؟

□ منذ لحظة انشائه، كان الهدف مساعدة الادارة المالية التي هي مفتاح عصرنة العمل العام من خلال وضعها على سكة المهنية والاداء الجيد. توقيت انشائه جاء في فترة انتقال لبنان من مرحلة الحرب الى مرحلة السلم، مع ما ترتب على اوضاع المؤسسات الرسمية وخصوصا تلك التابعة لوزارة المال من جمركية وعقارية وضريبية، واماكن وجودها، والفئات العمرية فيها، اضافة الى غياب لغة مؤسساتية موحدة. لذلك كان من الضروري اعادة تجميع هذه الادارة وبث روح المهنية فيها ضمن مؤسسات وزارة المال. وكان الخيار انشاء هذا المعهد الذي كان نقطة الانطلاق بهدف تعزيز الكفايات وتنظيم العمل. بعد عشرين سنة تغيرت اوضاعه فبات بادارة خبراء فرنسيين، ومن ثم اصبح لبنانيا - فرنسيا، الى ان وصلنا اليوم لنكون مؤسسة عامة مستقلة ماليا واداريا، تخضع لوصاية وزير المال، وتضم فريقا لبنانيا يتمتع بكفايات عالية في مجال تطوير المؤسسة.

■ الى اي مدى نجح المعهد وماذا حقق خلال هذه السنوات؟

□ هناك الكثير من الانجازات على صعيد تدريب شبكة الموظفين المسؤولين عن ادارة المال العام. اما الانجاز الاكبر فهو ثقافة التدريب المستمر، بمعنى انه على الدولة تأمين التدريب للموظفين المعتمدين وحتى قبل ان يتسلموا مهماتهم الوظيفية بهدف ادارة المال العام بمهنية وشفافية، لانه اساس الثقة بين المواطن ودولته. عندما لا نعتمد مثل هذه الطريقة يصبح لدينا دولة فاشلة ومنها تنبثق الثورات والازمات الاجتماعية والاقتصادية.

■ هل من ارقام عن عدد المتدربين؟

□ يعتبر المعهد اليوم احد ابرز مراكز التدريب في الدولة اللبنانية، اذ يتميز بحضوره الناشط على الساحة الوطنية وبدينامية فريق عمله المتعدد اللغة، وبثقة شركائه من المنظمات الاقليمية والدولية. لقد حقق بالارقام الكثير. هناك 55 الف مستفيد من خدماته. اذا زدنا عدد الذين يحضرون المؤتمرات نصل الى 80,141 الف مستفيد، فيما بلغ عدد الدورات التدريبية 3800 دورة. وقد تمكن المعهد من استقطاب متدربين من الدول العربية. الانجاز المهم ايضا هو وجود شبكة من الخبراء المميزين في لبنان في مواضيع المال العام لم تكن موجود سابقا. هؤلاء الخبراء هم من اصل القطاع العام ومن كبار الموظفين والقضاة وضباط الاسلاك العسكرية والامنية الذين اصبحوا خبراء مدربين في مواضيع كنا نعتمد فيها على خبراء اجانب. بالاضافة الى اننا بتنا نملك حق اعطاء شهادتين تخصصيتين تتعلقان بموضوع الصفقات العامة، والمعهد يمنح ايضا شهادة تعليم اللغات الفرنسية والانكليزية. عدد الذين خضعوا لمثل هذه الدورات هم في حدود 4 الاف متدرب سنويا .

■ كيف تصفين علاقة التدريب بين المعهد والامن العام؟

□ يشارك عسكريو الامن العام منذ عام 2006 في مجمل النشاطات التدريبية. شارك نحو 161 متدربا في البرامج المدرجة ضمن الروزنامة السنوية وخصوصا محاور الادارة المالية الحكومية من اعداد الموازنة وتنفيذها، مرورا بالمحاسبة والصفقات العامة، وصولا الى الرقابة والتدقيق، فضلا عن برامج الضرائب والرسوم وقوانين الاجراءات الضريبية. تميزت هذه المشاركة ايضا بنيل مشاركين من الامن العام شهادات تخصصية في الشراء الحكومي (الصفقات) وفي استراتيجيات الشراء. وقد شارك هؤلاء ايضا في برامج حول "التحقيقات المالية وارتباطها باسترداد الموجودات"، و"تقنيات التحقيق في علم النفس الاجرامي"، وغيرها من النشاطات المتعلقة بهذا الموضوع. هناك اهتمام كبير ومشاركة متواصلة لضباط الامن العام في البرامج المتعلقة بتقنيات التدريب، وهندسة برامج التدريب، وتدريب المدربين، وهذا اختصاص طورناه في المعهد بشكل كبير. كما نلاحظ مشاركتهم الفاعلة في برنامج "اللقاءات العلمية المخصصة للكوادر العليا" الذي عقد بالتعاون مع المدرسة الوطنية للادارة في فرنسا، وفي سلسلة البرامج الادارية المتعلقة بالنزاهة المهنية، وادارة الوقت،

رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي لمياء مبيض البساط.

واعداد المراسلات الادارية، والاحكام العامة لقانون العمل وغيرها من المواضيع، علما ان برامج تعزيز اللغة الفرنسية الذي ينظمها المعهد بالتعاون مع المعهد الفرنسي ومشروع تطوير وتعزيز الفرنكوفونية في لبنان، لاقت بعض الاهتمام. اخيرا، لا بد من ذكر المبادرة المميزة التي اطلقناها عام 2013 بالتعاون مع الامن العام ومجلس الخدمة المدنية والجيش اللبناني ومعهد القضاء ومعهد قوى الامن الداخلي والمعهد الوطني للادارة وغيرها من مراكز التدريب، وهي شراكة تقارب بين اربعة وعشرين معهدا ووحدة للتدريب في لبنان. هذه الشبكة سميناها "الشبكة الوطنية للتدريب"، والهدف منها تدريب المسؤولين في الادارات، وادخال النشاطات التدريبية ضمن برامج العمل السنوية في مختلف المديريات.

■ مع كل هذا الجهد، الى ماذا تحتاج الادارة اللبنانية لكي تصبح ادارة حديثة وعصرية؟

□ عندما ننظر اليوم الى الادارة اللبنانية بشكل عام، نرى ان هناك بعض المؤشرات المقلقة. لكن ثمة مؤشرات مقلقة اكثر اقتصاديا واجتماعيا بسبب الفقر والتفاوت الاجتماعي. صحيح ان المؤشرات تصنف لبنان من بين الدول الاضعف اليوم بسبب ضغط ازمة النزوح والجمود الاقتصادي والمؤسساتي، وارتفاع مؤشرات الفساد لدينا بنسبة عالية جدا، سجل هذا المؤشر اخيرا ارتفاعا بلغ 28%.

"نملك زبدة الخبرات في الادارة اللبنانية، و80 الفا استفادوا من خدمات المعهد"

لذلك نرى ان هذه البنية اصبحت عائقا للاقتصاد، ولا يمكننا اعادة تحفيز الاقتصاد ووضعه على السكة الصحيحة اذا كانت هذه المؤسسات تشكل عائقا عن طريق تقديمها خدمات سيئة للمواطن، وكذلك فان نوعية السياسات العامة هي ايضا غير ملائمة للاقتصاد. وتظهر المؤشرات ايضا ان كلفة الوظيفة العامة اصبحت مرتفعة جدا قياسا الى حجم الاقتصاد. تقدر النفقات العامة مثلا لعام 2015 بنسبة 35% من اجمالي النفقات بحسب تقرير مرصد المالية العامة. وهذا الرقم اذا لم يقارن مع متوسط مؤشرات الدول العربية لن نعرف مدى خطورته. النفقات الادارية في مصر مثلا تصل الى 30% وهي من البلدان الكبيرة جدا. مؤشر بلدان مجلس التعاون الخليجي 14%. اذا، لا بد من اعادة التوازن ومن اجل ذلك علينا البدء اولا بقراءة المؤشرات وتعلم لغة الارقام، والتمعن فيها والتخطيط على اساسها.

■ مَن سيفند هذه القراءة؟

□ نحن نملك زبدة الخبرات داخل الادارة اللبنانية، لكن المطلوب فقط ادارة هذه الكفايات وتجييرها لحل الازمات الموجودة، من دون ان ننسى اخيرا ان هذا الامر يحتاج الى قرار سريع لان لبنان في دائرة الخطر المالي والاقتصادي والبيئي.

■ الى من ينقل المعهد هذه الصورة؟ كيف يساعد في الحل؟

□ عندما نقرأ الارقام عمليا نبدأ التخطيط للمستقبل، وهذا دور الدولة عبر بناء مؤسسات قادرة ومنفتحة على العالم ومتمكنة ويجب ان تكون على اقتناع بأن تخطو مثل هذه الخطوة.

■ لهذا السبب تم انشاء شبكة المعاهد التدريبية؟

□ معاهد التدريب هي مفاتيح في كل الدول. يجب ان تكون على مستوى الوطن ولكل المستويات، وان تقوم بالتدريب الاعدادي والمتواصل. الخروج من الازمة المعاشة صعب، لكن يمكن اعتماد التدريب لتلمّس سبل الخروج من خلال رؤية طويلة الامد.

■ وماذا عن علاقة المعهد بالبلديات؟

□ تتركز علاقتنا في المشاريع التدريبية للبلديات وبناء قدراتها في مواضيع الادارة المالية والاصول التي يجب اتباعها. اذا اردنا تعزيز دورها علينا الحؤول دون اصابتها بمشكلات الادارة المركزية. اما الملاحظات التي تساق في هذا الموضوع فهي جهل عدد كبير من مجالس البلديات بالقوانين المتعلقة بالبلديات، لذا نرى ان الفشل يصيب عددا منها وخصوصا على صعيد ادارة المال العام. البرنامج التدريبي شمل نحو 300 بلدية على مساحة الوطن لكي تمتلك هذه المجالس فهما افضل للاطار القانوني لعملها ومسؤولياتها وكيفية عمل البلدية، وتحاشي المطبات والمشكلات والمتاهات غير القانونية، اضافة الى برنامج التدريب على الصفقات العامة وسبل استعمال هذه الصفقات للتنمية المحلية.